الأمم المتحدة

A/73/596

الجمعية العامة

Distr.: General
23 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البندان ١٢٧ و ١٢٨ (ي) من جدول الأعمال
تعدد اللغات
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

رسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه إعلان يريفان الذي اعتُمد في مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية الذي عُقد تحت شعار ''العيش معا'' في يريفان في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٢٧ و ١٢٨ (ي) من جدول الأعمال.

(توقيع) مهير **مارغاريان**
السفير
الممثل الدائم

071218 051218 18-20146 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تجمع اللغة الفرنسية فيما بينها

يريفان (أرمينيا)، ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

إعلان يريفان

الديباجة

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان التي تجمع اللغة الفرنسية فيما بينها، المجتمعين في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بمناسبة مؤتمر القمة السابع عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، في يريفان بجمهورية أرمينيا، بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى الـ ٢ ٨٠٠ لتأسيس يريفان، عاصمة أرمينيا؛

٢ - إذ نرحب بعقد مؤتمر القمة هذا في أرمينيا، مما يدل على قوة التزام ذلك البلد ذي الثقافة الألفية الواقع على مفترق طرق الحضارات بالفرنكوفونية، ويسهم في إشعاعها الدولي؛

٣ - وإذ نُدرك التحديات التي تواجهها بلدان المجال الفرنكوفوني ونسعى إلى تلبية التطلعات المشروعة لشعوبها، ولا سيما شبابها ونساؤها، بتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع وبالحفاظ على البيئة؛

٤ - وإذ نُدرك الحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك مجتمعاتنا ونشر قيم السلام والتضامن والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفقا لميثاق المنظمة الدولية للفرنكوفونية وإعلان باماكو وإعلان سان بونيفاس، الصكوك المرجعية للبلدان الناطقة بالفرنسية؛

٥ - وإذ نُعيد تأكيد التزامنا باللغة الفرنسية وباحترام التنوع الثقافي واللغوي في دولنا وحكوماتنا وفي المجال الفرنكوفوني، باعتبارهما قاعدة الفرنكوفونية؛

٦ - وإذ نسلم بأهمية ضمان ازدهار اللغة الفرنسية في الفضاء الرقمي؛

نقرر تكريس مؤتمر القمة السابع عشر للموضوع التالي:

العيش معا في تضامن في ظل القيم الإنسانية المشتركة واحترام التنوع: مصدر السلام والازدهار للبلدان الناطقة بالفرنسية

أولا - العيش معا في ظل القيم الإنسانية المشتركة

إذ نرى أن العيش معا يستند إلى مجموعة من القيم المشتركة،

٧ - نكرر تأكيد التزامنا الثابت بقيم السلام والأمن والاستقرار التي تنادي بها المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز نظام دولي عادل ومنصف يستند إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

٨ - وإذ نشير إلى إعلان سان بونيفاس، الذي احتفلنا بذكراه السنوية الثانية عشرة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٨ في أوتاوا (كندا)، نؤكد مرة أخرى، أنه في عالم تحدق به المخاطر المشتركة والتهديدات العابرة للحدود تظل تعددية الأطراف الإطار الأفضل للتعاون الدولي، وأن بناء السلام، وتعزيز الأمن الجماعي والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي هي مهمة مشتركة يجب الاضطلاع بها في إطار الاحترام التام لسيادة الدول؛

٩ - ونؤكد من جديد على أن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها يمثّلان أولوية عليا، ونعرب عن التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل بذكراه السنوية السبعين؛

١٠ - واقتناعا منا بالطابع غير القابل للتصرف لكرامة الإنسان وتساوي جميع البشر، رجالا ونساء، في القيمة، نلتزم بمواصلة الجهود الرامية إلى كفالة الطابع العالمي لحقوق الإنسان وتطبيقها العادل في جميع دولنا وحكوماتنا؛ ونعرب عن تأييدنا لتعزيز قدرات الآليات الوطنية والإقليمية والدولية ودورها في ميدان حقوق الإنسان؛

١١ - ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها - الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها - باعتبارها حقوقا أساسية غير قابلة للتصرف عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، من خلال الحوار، والتعاون، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، والاعتراف بالممارسات الجيدة، وذلك من أجل بناء السلام وكفالة الازدهار للجميع وعلى نحو مستدام في المجال الفرنكوفوني وفي العالم، وبالتالي نشير إلى اعتماد إعلان الحق في التنمية للأمم المتحدة، الذي يهدف إلى تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى التنمية لجميع الشعوب والأفراد؛

١٢ - ونؤكد من جديد التزامنا بالديمقراطية وسيادة القانون، ركيزتا قيمنا المشتركة؛ وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد التزامنا بالحوكمة الديمقراطية، وباحترام دساتيرنا، وبإجراء انتخابات حرة، ونزيهة، وموثوق بها، وشفافة، وشاملة للجميع؛

١٣ - واقتناعا منا بأن من شأن المساواة بين المرأة والرجل أن تعزز السلام والرخاء وأن تساعد في القضاء على الفقر، ندعو إلى تحقيق المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل؛ ونشدّد على أهمية إسهام المنظمة الدولية للفرنكوفونية في تعزيز حقوق المرأة، والدور الجوهري الذي تضطلع به النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جميع دولنا وحكوماتنا؛ وندعم المبادرات المتخذة في إطار المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي تراعي المنظور الجنساني على نحو هيكلي ومنهجي، بصرف النظر عن طبيعة التدخلات والسياسات المعنية أو الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذها؛ ونرحب بعقد مؤتمر المرأة التابع للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في بوخارست (رومانيا)، الذي تمحور حول التمكين الاقتصادي للمرأة وإطلاق الشبكة الفرنكوفونية لصاحبات الأعمال الحرة، فضلا عن اعتماد *خطة العمل الفرنكوفونية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة*، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، على هامش انعقاد دورة لجنة وضع المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛

١٤ - ونعتمد *استراتيجية المنظمة الدولية للفرنكوفونية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وتعزيز الحقوق وتمكين المرأة والفتاة*، التي ترمي إلى ضمان المساواة بين المرأة والرجل في المجالين الخاص والعام، وكفالة حصول الفتيات والنساء على التعليم الجيد والشامل، وعلى التدريب، والعمل اللائق، وخدمات الرعاية

الصحية، وتعزيز تمكينهن، ومنع ومكافحة جميع أشكال العنف والإيذاء والتمييز المرتكبة ضدهن، وضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والعامة على قدم المساواة مع الرجال، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتسويتها، ونتعهد بتنفيذ هذه الاستراتيجية؛

١٥ - ونعتزم وضع حد لجميع أشكال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف العائلي وعنف العشير، وزواج الأطفال، والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك ما يرتكب منه في حالات الأزمات الإنسانية أو النزاعات المسلحة؛

١٦ - ونؤكد من جديد التزامنا بصحة الطفل وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإيذاء والاستغلال، وباتخاذ التدابير اللازمة لكفالة إعادة التأهيل البدني و/أو النفسي للأطفال الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

١٧ - ونتعهد بضمان ممارسة الحريات الأساسية ممارسة كاملة، ولا سيما حرية التعبير، وبحماية الصحفيين حماية فعلية وبسلامتهم، وبحرية الصحافة وبوضع آليات مستقلة لتنظيم وسائط الإعلام، مع التركيز على احترام قواعد السلوك والتنبّه للتهديد الذي يشكّله التضليل الإعلامي والتلاعب بإنتاج المعلومات أو حجبها أو تشويهها؛

١٨ - وندين جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي واستغلال القضايا الإنسانية وتسييسها؛ وندعو إلى حماية السكان المدنيين وضمان حقوقهم وحرياتهم الأساسية في مناطق النزاع، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إليهم بسرعة ودون عوائق؛

١٩ - ووفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، نؤكد من جديد التزامنا بالتسوية السلمية للأزمات والنزاعات التي تؤثّر في المجال الفرنكوفوني، ولا سيما في إطار صيغ التفاوض المعترف بها دوليا، ونحبّذ الحوار والمساعي الحميدة والوساطة، في جميع الظروف، في التوصل إلى حل الأزمات والنزاعات عن طريق التفاوض؛ ونؤيد زيادة مساهمة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها؛

٢٠ - ونذكّر بسيادة القانون الدولي في جميع الظروف، بما في ذلك في حالات العنف المعاصرة، وبضرورة امتثال التدابير المتخذة من أجل منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما للالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاّجئين، والقانون الدولي الإنساني؛

٢١ - ونظلّ منخرطين في عملنا لمكافحة جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وفي كفاحنا ضد إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وندعو إلى تمتين التدابير الوقائية لحماية السكان؛ ونشدّد في هذا المجال على أهمية التعاون مع هيئات العدالة الجنائية الدولية وتيسير صياغة إجراءات التعاون القضائي بين الدول والحكومات الضروري لمحاكمة مرتكبي أشد الجرائم خطورة؛ ونؤكد من جديد أهمية اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، عشية الذكرى السنوية السبعين لاعتمادها؛ ونلتزم بالاحتفال، في ٩ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، الذي أنشأته الأمم المتحدة عام ٢٠١٥.

٢٢ - واقتناعا منا بأن إنكار جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو تبريرها يمكن أن يؤدي إلى الإفلات من العقاب أو إلى عرقلة منع تلك الجرائم أو التفريط في المصالحة بين الشعوب، نشدّد على أهمية البرامج التعليمية الرامية إلى منع ذلك؛ ونشجّع بقوة على زيادة الوعي العام بشأن مكافحة هذه الجرائم، وعلى العمل المستمر ضد إنكار ممارسة الإبادة الجماعية وعلى تعبئة الجهود الدولية لمنع تكرار هذه الجرائم؛

٢٣ - ونشدّد على الدور الأساسي للتعليم في تعلم ممارسة الحياة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبوصفه أداة لتعزيز التنوع، والمساواة بين النساء والرجال، والتسامح، والإدماج؛ ونطلب من المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الفرنكوفونية ذات الصلة، أن تدرج في أنشطة التعاون التي تنفّذها برامج متعلقة بالتوعية بثقافة السلام وحقوق الإنسان والمواطنة وتعلم الحياة الديمقراطية؛

٢٤ - ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بالتعاون مع شركائها الإقليميين والدوليين، وبالتنسيق مع الجمعية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والشبكات المؤسسية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، من أجل منع نشوب الأزمات والنزاعات وإدارتها وتسويتها، ودعم العمليات الانتقالية وعمليات بناء السلام، وتعزيز احترام مبادئ القانون الدولي، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛ وندعو الأمينة العام إلى مواصلة أنشطتها وأنشطة المنظمة في هذا الصدد وتوسيع نطاقها؛

٢٥ - ونعلّق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام؛ ونرحّب بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام، وزيادة فعالية عمليات حفظ السلام وزيادة القدرات ذات الصلة؛ ونرحّب بمشاركة الموظفين الناطقين بالفرنسية في عمليات حفظ السلام التي تنشرها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ساحات النزاع في بلدان المجال الفرنكوفوني؛ وندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وجود الموظفين القادمين من بلدان المجال الفرنكوفوني وقدراتهم وإلى تحسين تمثيل الموظفين الذين يجيدون الفرنسية وإلى المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات حفظ السلام؛ ونرحّب أيضا بإنشاء مرصد بطرس غالي لحفظ السلام، ونلتزم بتسخير إمكانات هذا الإطار الجديد؛

٢٦ - وندعم أيضا الجهود الدولية التي تسهم في البحث عن سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يتيح وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وأمن واعتراف متبادل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ ويجب أن يستند السلام إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي اعتُمدت لاحقا، والوثائق المرجعية لمؤتمر مدريد، والاتفاقات السابقة التي توصل إليها الطرفان، وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية التي اعتمدت في القمة العربية في بيروت؛

٢٧ - ووفقا للفقرة السابقة، ندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات المباشرة من أجل التوصّل إلى الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل ودولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ومتّصلة جغرافيا على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ ونحثّ الطرفين على تجنب التدابير المتخذة من جانب واحد التي قد تفضي إلى التصعيد، وعدم افتراض نتائج المفاوضات فيما يخص المسائل المتصلة باتفاق سلام نهائي وشامل، أكان ذلك، بشأن وضع القدس باعتبارها عاصمة للدولتين، على وجه الخصوص، أو بشأن

التسوية العادلة والدائمة لحالة اللاجئين، مع التأكيد على أهمية تسوية جميع مسائل الوضع النهائي، من أجل تجنّب المواقف التي قد تُفاقم مناخ عدم الثقة وتقوض إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام؛ وندين بشدة الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة بموجب القانون الدولي، واستمرارها والتحريض المتكرر على أعمال العنف[1]؛

٢٨ - ونشدّد على أهمية التصدي للحالة الإنسانية والأمنية الخطيرة في قطاع غزة؛ ونطالب باتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الحالة، ونشدد على ضرورة امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي؛ ونرحّب بالإصلاحات التي تنفّذها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم العادل لهذه الوكالة، لكي تعالج العجز الذي تواجهه في الميزانية، وتنوّع مصادر تمويلها، وتتحمل مسؤولياتها، وتضطلع بمهمتها إزاء اللاجئين الفلسطينيين في مراكز عملياتها الإقليمية الخمسة؛

٢٩ - ونؤكد من جديد إدانتنا القوية للأعمال الإرهابية والتطرف العنيف الذي قد يفضي إلى الإرهاب، بغض النظر عن دوافعه وهوية مرتكبيه، ونعرب عن تضامننا الكامل مع الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذين تضرروا من جراء الأعمال الإرهابية؛ ونرحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩١/٧١، فضلا عن اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارات بشأن الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب؛ ونتعهّد باتخاذ الخطوات المناسبة الممتثلة للقانون الدولي، بما في ذلك للقرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧) الذي اتّخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة لصالح الإرهابيين؛ وبالتالي، نعتزم تعزيز نظم جمع البيانات وتحليلها بصورة خاصة، عند الاقتضاء ووفقا للأطر القانونية الوطنية، ووضع القوانين والأنظمة والإجراءات الإدارية، إن لم تكن موجودة، لممارسة الرقابة الفعلية على إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها واستيرادها والاتجار بها، ونقلها وإعادة نقلها في المناطق الواقعة في نطاق ولاياتنا القضائية والحرص على الأمن المادي لمخزونات هذه الأسلحة وحسن إدارتها؛

٣٠ - ونعيد التأكيد على تعبئة جهود المنظمة الدولية للفرنكوفونية من أجل مكافحة آفة الإرهاب، ونحن مصممون على مواصلة بذل الجهود من أجل منع التطرف والتطرف العنيف الذي قد يفضي إلى الإرهاب؛ ونتعهد بتنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الإدماج واحترام التنوع والتسامح وقيم العيش معا؛

٣١ - ونؤكّد إدانتنا القوية للتحريض على ارتكاب عمل أو أعمال إرهابية، ونشدّد على دعوة الدول إلى حظر ذلك ومنعه وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦٢٤ (٢٠٠٥)؛ وننضوي في الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، وفقا للقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) الذي اتّخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

٣٢ - وننوّه، في هذا الصدد، بالعمل الذي تقوم به المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بما في ذلك بدء مبادرة ”أحرار معا“ وإنشاء الشبكة الفرنكوفونية من أجل منع التطرف والتطرف العنيف الذي قد يفضي إلى الإرهاب (FrancoPrev)؛ ونشجّع المنظمة الدولية للفرنكوفونية والجهات المؤسسية الأخرى التابعة لها

(١) أبدت كندا تحفّظها على الفقرتين ٢٦ و ٢٧.

على مواصلة جهودها في ذلك الصدد، وعلى البدء بمبادرات قوية من أجل تعزيز الحوار بين الثقافات واحترام التنوع الثقافي، وبخاصة تلك التي تستهدف الشباب، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، ولا سيما اليونسكو؛

٣٣ - ونرحّب بعقد مؤتمر فاس الدولي الثاني لحوار الثقافات والأديان، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبالجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وشركاؤها الدوليون من أجل تحسين إبراز عمل المنظمة في مجال زيادة الوعي بأهمية الحوار بين الثقافات والأديان، في إطار نهج شامل؛

٣٤ - واستنكارا منا لسوء معاملة البشر، واستغلالهم، وتهريبهم والاتجار بهم، وحالات الاختفاء المأساوية التي يقع ضحيتها العديد من المهاجرين، ندين بأشد العبارات هذه الانتهاكات المروعة للكرامة الإنسانية والسلامة البدنية للأشخاص؛ ونؤكد من جديد التزامنا بتكثيف جهودنا لتنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية مناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، وبالمساهمة في حماية حقوق المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين؛

٣٥ - وإدراكا منا أن الهجرة تمثّل تحديا وفرصة للتنمية في جميع البلدان المعنية في آن واحد، نشدد على ضرورة إدارة تدفقات الهجرة إدارة منسقة للرد بصورة جماعية على نحو يعزّز التنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين ويحمي حقوقهم الأساسية وكرامتهم وأمنهم، مع مراعاة الحالة الخاصة للنساء والأطفال؛ وفي هذا الصدد نشجّع التعاون الوثيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بالاستناد إلى نهج عالمي يشمل الالتزامات القانونية للدول، والتزامات المهاجرين، والالتزامات المتبادلة؛ ونؤكد كذلك على ضرورة تهيئة الظروف المؤاتية لتحسين إدماج المهاجرين، مع تعزيز الوقاية ومكافحة الشبكات الإجرامية للهجرة غير النظامية وتهريب البشر والاتجار بهم، الذين يجب توفير الحماية والمساعدة لهم؛

٣٦ - ونرحّب بالمساهمة الهامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجمعية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والجهات العاملة مع المنظمة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري وعواقبهما، فقد قُدّمت هذه المساهمة بروح من المسؤولية المشتركة والتضامن، وفقا للقرار الذي اتّخذه الوزراء ورؤساء الوفود في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الوزاري للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، المعقود في يريفان، في عام ٢٠١٥؛ ونشجّع المؤسسات التابعة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية على مضاعفة جهودها في هذا المجال، من خلال دمجها في الزخم الذي أوجدته المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين؛

ثانيا - العيش معا في مجال فرنكوفوني تضامني

إذ نأخذ في الاعتبار أن العيش معا يقوم على مبدأي التضامن والتشارك، وهما جزء لا يتجزأ من تراثنا المشترك،

٣٧ - نؤكد من جديد التزامنا بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية باعتبارها مجالا للتعاون والتضامن والحوار والتبادل، والتزامنا بتعزيز عملها في ميداني الاقتصاد والبيئة، خدمة لسكان بلداننا، ولا سيما النساء والفئات السكانية الممثلة تمثيلا ناقصا؛ ونظل ملتزمين بضمان تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية للفرنكوفونية التي اعتُمدت في مؤتمر قمة داكار (السنغال) لعام ٢٠١٤؛

٣٨ - وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ والتزامنا بالعمل على النجاح في تحقيقها، نعرب عن تصميمنا على تعزيز اقتصاد يركز على الفرد ونمائه، ويجعل تيسير الحصول على فرص العمل اللائق والمستدام، خاصة للشباب والنساء، والحد من أوجه التفاوت وتحديد أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج من أولوياتنا؛ ونولي، في هذا الصدد، أهمية لتشجيع الاستثمارات التي توجِد فرص عمل دائمة وتشجع التنمية الصناعية المحلية في إطار المجال الاقتصادي الفرنكوفوني، مع الحد من التأثير على الموارد الطبيعية؛

٣٩ - ونرى أنه يمكن تعزيز التعاون بين الدول والحكومات الأعضاء بإجراء حوار معمَّق في كل منتديات المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي تتوخى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني، ولا سيما المنتديات التي أنشأها معهد الفرنكوفونية للتنمية المستدامة، ونطلب إلى المنظمة أن تواصل أنشطتها في هذا المجال؛ وإدراكا منا أيضا للدور الحاسم الذي تضطلع به السلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نلتزم بدعم مشاركة الجماعات المحلية في تنفيذ تلك الأهداف؛

٤٠ - ونلتزم بتيسير تبادل ابتعاث الجهات الفاعلة في الاقتصاد والطلاب والأكاديميين والفنانين الفرنكوفونيين، وخاصة النساء والشباب، وتيسير تنقل تلك الجهات، على اعتبار هذا الأمر تحديا حاسما في تنمية مجال التعاون الفرنكوفوني التضامني؛

٤١ - وإذ نقر بالمكانة البارزة التي يتبوؤها النساء والشباب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نشدد على الدور الأساسي الذي يضطلع به التعليم الشامل للجميع والجيد في اندماجهم الاجتماعي والمهني؛ ونؤيد المبادرات التي اتخذتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية وشركاؤها من أجل تعزيز إيجاد فرص العمل بتيسير ريادة النساء والشباب للأعمال، وتشجيع تنقل الشباب، ولا سيما في إطار البرنامج الفرنكوفوني للعمل التطوعي الدولي؛ ونطلب إلى الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية أن يواصل جهوده ويكثفها في هذين المجالين؛

٤٢ - ونرحب بانعقاد المنتدى الاقتصادي الفرنكوفوني في يريفان (أرمينيا) في ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ على هامش مؤتمر القمة، وهو المنتدى الذي توخى تشجيع الاتصالات بين مباشري الأعمال الحرة ومناقشة تحديات وآفاق التنمية وفقا للاستراتيجية الاقتصادية للفرنكوفونية، والذي جمع شخصيات من أوساط الأعمال من البلدان الناطقة بالفرنسية وممثلين عن منظمات اقتصادية دولية؛ ونرحب أيضا بالتركيز على الاقتصاد الرقمي في أعمال المنتدى؛ ونشيد، في هذا الصدد، بإنشاء الشبكة الفرنكوفونية للوزراء المسؤولين عن الاقتصاد الرقمي؛ ونطلب إلى المنظمة أن تقدم كل الدعم اللازم لتطوير هذه الشبكة؛

٤٣ - وإذ نذكّر بهدفنا المتمثل في توحيد شبكات العمل المؤسسية والمهنية والشبكات المتعلقة بريادة الأعمال الفرنكوفونية، وفقا للاستراتيجية الاقتصادية للفرنكوفونية، ندعو المنظمة إلى التعاون مع الدول والحكومات ومنظمات أرباب العمل التابعة لها ابتغاء إنشاء شبكة لمنظمات أرباب العمل الفرنكوفونية من أجل تعزيز تنمية قطاع الأعمال داخل المجال الاقتصادي الفرنكوفوني؛

٤٤ - وإدراكا منا للدور الأساسي الذي تضطلع به الموارد البشرية المؤهلة والكفؤة في التنمية المستدامة، نشدد على ضرورة التدريب المتواصل مدى الحياة؛ ونقر بأهمية التدريب المهني والتقني في التقليل من البطالة وضمان حصول الجميع على فرص العمل وتحقيق الإدماج الاجتماعي؛

٤٥ - وإذ نؤكد من جديد التزامنا بتوفير التعليم العام المجاني والجيد للجميع، ذكورا وإناثا، وإذ نشدد على ما يكتسيه حصول الجميع على التعليم والتدريب من أهمية بالغة، نذكّر بضرورة أن تنظم السلطات العامة قطاع النظام المدرسي، في مجمله، ضمانا للجودة والإنصاف في الخدمات التعليمية؛

٤٦ - وإذ نضع في اعتبارنا التحدي المتمثل في إلحاق ملايين الأطفال في البلدان الأكثر احتياجا بالمدارس، نظل معبئين لدعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بوصفها المنظمة الرائدة في مجال تنفيذ الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، ودعم جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وبخاصة مبادرات الشراكة العالمية من أجل التعليم؛ ونؤيد بقوة العمل المتضافر بين المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ولا سيما من خلال معهد الفرنكوفونية للتعليم والتدريب ومؤتمر وزراء التعليم في الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة وغيرهما من المؤسسات المعنية التابعة للمنظمة، وذلك لضمان توفير تعليم جيد تكون اللغة الفرنسية وسيلة له وموضوعا في آن واحد، مع احترام التنوع اللغوي؛

٤٧ - ونشجع إقامة الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات الإسكان الاجتماعي والقطاع الخاص، تيسيرا لفرص الحصول على السكن الميسور التكلفة؛ ونتعهد بدعم تجديد ما هو موجود أو غير لائق من المساكن، بما يراعي التنمية المستدامة؛ وندعو السلطات العامة، بما فيها سلطات بلديات مدننا وسائر السلطات المحلية، إلى تعزيز ما تتخذه من ترتيبات شاملة من أجل إتاحة إمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية؛

٤٨ - وإذ يساورنا القلق إزاء ما يهدد مستقبل كوكب الأرض من خطر ينتج عن آثار تغير المناخ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وإزاء تزايد وتيرة وشدة الظواهر الجوية القصوى، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، نعيد تأكيد التزامنا بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس الذي اعتُمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي دخل حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وبالعمل على تحقيق التصديق العالمي عليه، وببلوغ ما يتضمنه من أهداف، وبتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا والبحث عن السبل الكفيلة بزيادة ما تطمح إليه تلك المساهمات؛ ونرى أنه من الضروري، تمشيا مع الأولوية التي تعطيها منظمتنا لأفريقيا، أن نعيد تأكيد دعمنا لمراعاة ما تشهده البلدان الأفريقية من تنوع في الظروف، بما في ذلك في إطار جولات التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ونؤيد المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية، المقرر عقده في الفترة من ٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في كاتوفيتزه، ببولندا؛

٤٩ - واقتناعا منها بالحاجة إلى تعبئة قدر كبير من التمويل للتصدي لتغير المناخ وفقا لأحكام اتفاق باريس، لا سيما مع مراعاة احتياجات البلدان الأطراف النامية ومع الاعتراف بأن إتاحة المزيد من الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها قدر الإمكان ينبغي أن تهدف إلى تحقيق توازن بين التكيف والتخفيف، نرحب بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة ”كوكب واحد“ المعني بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، الذي عقد في باريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وندعو البلدان المتقدمة النمو وجميع الجهات الفاعلة في

مجال التمويل، من القطاعين العام والخاص على السواء، إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في تعبئة مائة بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل تمكين البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، وهي البلدان الأكثر ضعفا، من تعزيز إجراءاتها في مجال مكافحة تغير المناخ، من حيث التخفيف والتكيف معا؛ وندعو جميع الدول والحكومات إلى جعل التدفقات المالية متمشية مع مسار يؤدي إلى تنمية تكون فيها انبعاثات غازات الدفيئة خفيضة وتعطي القدرة على تحمل آثار تغير المناخ؛

٥٠ - وإذ نسلم بأهمية المستوى المحلي في التصدي لتحديات تغير المناخ، نرحب بالإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، على الصعيد المركزي وعلى صعيد الحكومات المحلية، وندعو إلى تطوير المبادرات الرامية إلى تيسير إمكانية الوصول المباشر إلى تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ؛

٥١ - ونشدد على الأهمية القصوى التي نوليها لحماية البيئة، ولا سيما للحفظ والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية، وموارد المياه العذبة، ومكافحة التصحر، والحطام البحري، بما في ذلك الجزيئات البلاستيكية؛ ونؤكد التزامنا بتعزيز تعاوننا، خاصة مع البلدان النامية، لصالح احترام البيئة، وتعزيز التنوع البيولوجي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين للموارد الطبيعية؛ ونؤكد الدعم الذي يقدمه معهد الفرنكوفونية من أجل التنمية المستدامة للدول والحكومات في هذه المجالات، من حيث الجوانب التعليمية والعلمية؛ ونتطلع إلى الانعقاد المقبل في مصر للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي؛

٥٢ - ونشجع الإدارة المستدامة والمنصفة للموارد المائية والمبادرات الرامية إلى تدريب الجهات الفاعلة في الميدان على المهارات المهنية وتطوير تلك المهارات؛ وندعو، فيما يتعلق بالتحديات المتصلة بإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، إلى تعزيز التعاون على أساس المصالح المشتركة والثقة المتبادلة، ووفقا للقانون الدولي والهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛ ونشجع على الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية؛

٥٣ - ونؤيد إعلان أبوجا الصادر عن المؤتمر الدولي المعني ببحيرة تشاد المعقود في جمهورية نيجيريا الاتحادية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، ولا سيما القرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي بالنظر في مسألة بحيرة تشاد باعتبارها مصدر قلق لأفريقيا وبإدراجها في جدول أعماله، ونحيط علما بدعوة الاتحاد الأفريقي مصرفَ التنمية الأفريقي إلى إنشاء صندوق مخصص لبحيرة تشاد برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار يوجه إلى عدة أمور منها تمويل مشاريع البنية التحتية في بحيرة تشاد؛

٥٤ - ونؤكد من جديد الحاجة إلى تشجيع الاقتصادات الزرقاء والخضراء في الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي تهدف إلى الإدارة المستدامة للثروات الطبيعية وتشكل محركات جديدة للنمو؛ وندعو المنظمة إلى مواصلة جهودها في مجال الدعوة فيما يتعلق بتسخير الاقتصادات الزرقاء والخضراء لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تلك المجالات، وإتاحة ما اكتسبته من خبرة في دعم المشاريع من هذا المنظور؛

٥٥ - وإذ ندرك التدهور المتسارع للبيئة العالمية، نرحب بالقرار الإجرائي ٢٧٧/٧٢، المعنون ”في سبيل وضع ميثاق عالمي للبيئة“، الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨، ونتعهد بتشجيع التوصل إلى توافق طموح في الآراء في سياق الأعمال المتوخاة في هذا القرار؛

٥٦ - وإذ تحدونا الرغبة في إقامة شراكات مع المناطق الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، نرحب باقتراح الرئاسة الحالية لمؤتمر القمة أن ينظَّم في أرمينيا، أثناء فترة رئاستها، منتدى اقتصادي بشأن التآزر بين المنظمة الدولية للفرنكوفونية وعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفقا للاستراتيجية الاقتصادية للفرنكوفونية؛

ثالثا - العيش معا في ظل احترام التنوع اللغوي والثقافي

إذ نأخذ في الاعتبار أن العيش معا في إطار المنظمة الدولية للفرنكوفونية يقوم على اللغة الفرنسية، وهي اللحمة التي توحد الأسرة الفرنكوفونية، وعلى التزامنا بالتنوع اللغوي،

٥٧ - سنسعى إلى إعمال السياسة المتكاملة للنهوض باللغة الفرنسية، التي اعتُمدت في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في عام ٢٠١٢، وعلى تعزيز مكانة اللغة الفرنسية على الساحة الدولية من خلال تنفيذ دليل استخدام اللغة الفرنسية في المنظمات الدولية، ونطلب إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية أن ترصد ذلك التنفيذ على أساس منتظم؛

٥٨ - ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لاتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ومبادئ اليونسكو التوجيهية التنفيذية بشأن بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاعتماد أساسا على مبدأ الاستثناء الثقافي، وبتعزيز التعاون الإنمائي وتشجيع مشاركة المجتمع المدني بشكل أكبر في عمل اليونسكو المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٥٩ - وندعو القنوات التلفزية الوطنية العامة في الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية وتلك التي لديها مركز المراقب فيها إلى تطوير التعاون من أجل تعزيز اللغة الفرنسية والتنوع الثقافي واللغوي على الصعيد الدولي؛ ونهنئ، في هذا الصدد، أرمينيا بصفتها الرئيس الحالي لمؤتمر قمة الفرنكوفونية على اقتراحها إنشاء مسابقة للأغنية الفرنكوفونية على صعيد المجال الفرنكوفوني برمته؛ ونطلب إلى السلطات المعنية في الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية وتلك التي لديها مركز المراقب فيها والقناة التلفزية العالمية الناطقة بالفرنسية TV5Monde إلى دراسة إمكانيات وطرائق تنفيذ هذه المبادرة؛

٦٠ - واقتناعا منا بأن تنمية التعاون الثقافي بين الدول والحكومات يسهم في تحسين معرفة الآخر وفي إعطاء قيمة أكبر لتنوعنا الثقافي واللغوي، الذي هو ثراء للمجال الفرنكوفوني، نؤكد التزامنا بتيسير التبادلات وتداول الممتلكات الثقافية ودعم الابتكار الثقافي والإبداع الفني؛

٦١ - وإذ نذكّر بالإعلان المعتمد في ختام المؤتمر الدولي الثالث المعنون ”السياسة الثقافية - سياسة في خدمة الثقافة: دور الثقافة في التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥“، الذي عقد في يريفان في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، نشدد على أن الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن لكل شخص الحق في الحفاظ على ثقافته وتقاليده ودينه ولغته وتطويرها، بما يتفق والالتزامات الدولية المتعهد بها في مجال حقوق الإنسان، وفي المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية للمجتمع دون أي مساس بذلك الحق أو تقييد له؛

٦٢ - ونشـــدد على أن أنشـــطة التفاعل الثقافي المنفذة على المســـتوى الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الدولي، وكذلك أنشـــطة التعاون في المحافل الدولي، يجب أن تســـتند إلى مقاصـــد الأمم المتحدة ومبادئها؛

٦٣ - ونقر بالحاجة إلى ضمان حماية التراث الثقافي للبلدان الناطقة بالفرنسية وللإنسانية ككل والحفاظ عليه، وفقا للقانون الدولي، وندعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية في منظمة الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة، ولا سيما اليونسكو، كما ندعم الزخم الذي نتج عن مؤتمر أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) الدولي المعني بالتراث المهدد بالخطر المعقود في كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٦؛ ونعرب عن إدانتنا الشديدة للهجمات على التراث الثقافي وتدمير الممتلكات الثقافية ونهبها لأغراض أيديولوجية؛

٦٤ - ونرحب بالنجاح الذي حققته الألعاب الفرنكوفونية التي نظمت في أبيدجان (كوت ديفوار) في تموز/يوليه ٢٠١٧، والتي كانت لحظة قوية من لحظات التضـامن بين البلدان والشـعوب الناطقة بالفرنسـية وأبرزت تنوعها ونبوغها الرياضي والثقافي؛ ونعرب عن شكرنا للسلطات الإيفوارية على كرم ضيافتها وحسن تنظيمها لتلك الألعاب؛ ونتمنى التوفيق لمقاطعة نيو برونزويك، بكندا، في تنظيم ألعاب مونكتون - دييب في عام ٢٠٢١؛

٦٥ - ونرحب أيضـــا بالمؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة الدولية للفرنكوفونية المعني بالثقافة، الذي عقد في أبيدجان على هامش الألعاب الفرنكوفونية؛ ونرحب بالإعلان وخطة العمل المعتمدين في المؤتمر، اللذين يحددان رؤية لتعزيز التنوع الثقافي واللغوي والمشاركة الثقافية، وسنعمل على متابعة تلك الرؤية؛

٦٦ - وإذ نذكِّر بالاستراتيجية الفرنكوفونية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي اعتمدت في عام ٢٠١٢ في مؤتمر قمة كينشـــاســـا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، نؤكد من جديد أهمية تعزيز وجود اللغة الفرنسية في الفضاء الرقمي العالمي، فهذا جزء لا يتجزأ من الإجراءات الرامية إلى تعزيز التنوع الثقافي واللغوي، ولا ســـيما في إطار المحاور الأربعة للاســـتراتيجية الفرنكوفونية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات؛ ونطلب إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية أن تواصـــل بذل جهودها الرامية إلى المســـاهمة في إعداد محتويات رقمية باللغة الفرنسية تأخذ في الاعتبار المساواة بين النساء والرجال، على وجه الخصوص، والإدماج؛ وسـنعمل على زيادة التعريف بالمحتويات باللغة الفرنسـية والمتعددة اللغات والوصـول إليها على شبكة الإنترنت، وذلك بتحسين القدرة على إظهار تلك المحتويات في قواعد بيانات محركات البحث وفي الخدمات السمعية البصرية والرقمية، ونؤيد مفهوم المسؤولية المشتركة بين الدول والمنصات الرقمية والمجتمع المدني من أجل زيادة التنوع الثقافي في الفضاء الرقمي؛

٦٧ - وإذ نسلم بأن وجود اللغة الفرنسية على شبكة الإنترنت يتوقف جزئيا على منصات النشر، نلتزم بدعم وتعزيز عمل القناة التلفزية الناطقة بالفرنسـية TV5 بوصـفها منصـة نشـر ذات أولوية في البيئات التناظرية والرقمية في دولنا وحكوماتنا؛

٦٨ - وإذ نشير إلى أن الإنترنت يجب أن يكون فرصـة لتعزيز الممارسـة الديمقراطية للحقوق والحريات، نكرر الدعوتين اللتين وجهناهما إلى مؤتمري القمة في كينشـــاســـا وداكار باعتماد وتطبيق المعايير العالمية والتشريعات الوطنية التي تحدد مبادئ الحماية الفعالة للبيانات الشخصية؛

٦٩ - وإذ ندرك الدور الهام الذي يضطلع به الابتكار ونقل المعارف، نؤكد من جديد دعمنا للمبادرات التي بدأتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية والمتعهدون والمؤتمرات الوزارية الدائمة

التي تعمل في مجال الابتكار والتكنولوجيا الرقمية وريادة الأعمال وديناميات التنقل والربط الشبكي التي أنشأها الصندوق الفرنكوفوني للابتكار الرقمي وشبكة الابتكار الفرنكوفونية، وينضاف إليها في ذلك، على وجه الخصوص، حرم الفضاء الجامعي الفرنكوفوني الجديد والوكالة الجامعية للفرنكوفونية، التي يدخل ضمن أهدافها تعزيز الفضاءات التعاونية للإبداع الرقمي والابتكار في المجال التربوي ومجال ريادة الأعمال؛

٧٠ - وإذ ندرك التحدي المتمثل في الوصول إلى الموارد الرقمية في المجال الفرنكوفوني، نؤيد مبادرة التطوير الرقمي في الفضاء الجامعي الفرنكوفوني، التي عقدت في مراكش (المغرب) في حزيران/يونيه ٢٠١٨ الاجتماعَ الثالث لوزراء التعليم العالي في البلدان الناطقة بالفرنسية، وذلك ابتغاء تحديد الأساليب المختلفة لتمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الفضاء؛ ونشجع الوكالة الجامعية للفرنكوفونية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية على مواصلة تنفيذ هذه المبادرة؛

٧١ - ونرحب بتعبئة الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والوكالة الجامعية للفرنكوفونية، والقناة التلفزية TV5، وجامعة سنغور بالإسكندرية، والرابطة الدولية لعُمد ومسؤولي العواصم والمدن الكبرى الناطقة جزئيا أو كليا بالفرنسية والمؤتمرَين الوزاريين الدائمين (مؤتمر وزراء التعليم في الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية ووزراء الشباب والرياضة في الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية) من أجل تعزيز العيش معا ومواصلة التزام تلك الجهات باحترام التنوع الثقافي؛

٧٢ - واقتناعا منا بأن معرفة الآخر تسهم في الحوار بين الثقافات وتعزز السلام، نؤكد من جديد تعلقنا بالقناة التلفزية المتعددة الأطراف TV5، باعتبارها عاملا محركا للفرنكوفونية وواجهة لتنوعها الثقافي وناقلا أساسيا لتعلم اللغة الفرنسية وتعليمها وإشعاعها على الصعيد الدولي، ونلتزم بضمان بث تلك القناة والترويج لها بشكل إيجابي يضاهي ما نفعله لصالح قنواتنا الوطنية؛ وتحقيقا لهذه الغاية، سنتخذ جميع التدابير الملائمة، وفقا لكل أنماط التوزيع مع إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لاستخدام الوسائط السائدة، وذلك ابتغاء كفالة إيصال قنوات TV5 التلفزية إلى أكبر عدد من سكان بلداننا؛

٧٣ - وإذ نعترف بالمكانة الأساسية وذات الأولوية التي يتبوؤها الشباب الفرنكوفوني في مجتمعاتنا وما يضطلعون به من دور حاسم في نشر قيم العيش معا، نرحب بالإعلان بشأن موضوع مؤتمر القمة المتعلق بالشباب الفرنكوفوني، باعتباره ناقلا للتنوع الثقافي واللغوي، وكذلك بالإعلان الصادر عن مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية؛

واقتناعا منا بأهمية النص في وثيقة مرجعية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية على المبادئ التي تحكم العيش معا والتي ستوجه عملنا المستقبلي في مجال تعزيز التعاون والتضامن والحوار والتسامح، على أساس القيم المشتركة، نقرر اعتماد نداء يريفان الفرنكوفوني المتعلق بالعيش معا؛

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالعمل على تعزيز العيش معا وعزمنا عليه، نتعهد بتنفيذ قرارات مؤتمر قمة يريفان، ونحن على ثقة بأنها ستساعد في بناء مستقبل يسوده السلام والازدهار.